

نماز تراویح میں قرائت کی غلطی کا حکم

سوال

محترم مفتی صاحب!

مجھ سے رمضان المبارک کی تراویح کی نماز کی امامت میں قرائت کے دوران قرآن مجید کی سورۃ ہود کی آیت نمبر 106 ”فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ“ کی تلاوت میں ”فَأَمَّا الَّذِينَ اٰمَنُوا شَقُّوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ“ کی نادانستہ، خطا تلاوت ہوگئی، میں چونکہ اپنی تراویح کو موبائل میں ریکارڈ کر کے بعد میں اُسے سنتا ہوں، اس لیے تراویح سے فراغت کے بعد گھر آ کر جب میں نے اپنی ریکارڈنگ سنی تو مذکورہ غلطی سامنے آئی۔

اس وقت چونکہ رات کو دیر ہوگئی تھی، اس لیے رات کو طلوع فجر تک کسی مفتی صاحب سے رابطہ بھی نہ ہوسکا، البتہ یہ سنا ہوا تھا کہ نماز میں قرائت کرتے ہوئے بعض غلطیوں سے نماز فاسد ہو جاتی ہے، اور اس نماز کو لوٹانا واجب ہو جاتا ہے۔

جب بعض مفتیان کرام سے رابطہ کیا، تو انہوں نے کہا کہ یہ مسئلہ قابلِ غور ہے، اس پر غور کر کے تحریری فتویٰ دیا جاسکتا ہے، جب ان کی خدمت میں سوال لکھ کر بھیجا گیا، تو انہوں نے اس کے جواب میں اتنی تاخیر کر دی کہ اب قرآن مجید بھی ختم ہو گیا، اور نمازی بھی تتر بتر ہو گئے۔

اب جبکہ اس واقعہ کو کئی روز گزر چکے ہیں، اور اس وقت کے مقتدی حضرات بھی موجود نہیں ہیں، اور نہ ہی ان کا علم ہے کہ وہ کون کون تھے؟

تو اس صورتِ حال میں کیا حکم ہے؟

والسلام

جواب

بعض فقہائے کرام نے نماز کے دوران، سورہ فاتحہ میں غلطی ہو جانے کی وجہ سے نماز کو فاسد قرار دیا ہے، خواہ وہ غلطی ایسی ہو کہ معنی میں بھی تغیر پیدا نہ ہو، جبکہ بعض حضرات نے قرأت کی غلطی میں سورہ فاتحہ اور غیر سورہ فاتحہ کا کوئی فرق نہیں کیا۔ ۱

۱ اللحن فی القراءة فی الصلاة:

ذهب الفقهاء إلى أن تعمد اللحن في الصلاة إن كان في الفاتحة يبطل الصلاة واختلفوا فيه إذا لم يعتمد، أو كان في غير الفاتحة.

قال الشافعية والحنابلة: إن كان اللحن لا يغير المعنى كرفع هاء الحمد لله كانت إمامته مكروهة كراهة تنزيهية وصحت صلاته وصلاة من اقتدى به.

وإن غير المعنى كضم "تاء" "أنعمت، وكسرها، وكقوله: اهـدنا الصراط المستقيم بدل "المستقيم".

فإن كان يمكن له التعلم فهو مرتكب للحرمان، ويلزمه المبادرة بالتعلم، فإن قصر، وضاق الوقت لزمه أن يصلح، ويقضى، ولا يصح الاقتداء به، وإن لم يمكنه التعلم لعجز في لسانه، أو لم تمض مدة يمكن له التعلم فيها فصلاته صحيحة، وكذا صلاة من خلفه، هذا إذا وقع اللحن في الفاتحة، وإن لحن في غير الفاتحة كالسورة بعد الفاتحة صحت صلاته، وصلاة كل أحد صلى خلفه، لأن ترك السورة لا يبطل الصلاة فلا يمنع الاقتداء به.

وقال الحنفية: تفسد الصلاة باللحن الذي يغير المعنى تغييرا يكون اعتقاده كفرا سواء وجد مثله في القرآن أم لا، إلا ما كان في تبديل الجمل مفصولا بوقف تام، وإن لم يكن مثله في القرآن، والمعنى بعيد، ويتغير به المعنى تغييرا فاحشا تفسد الصلاة به أيضا، كـ "هذا الغبار" بدل "هذا الغراب" وكذا إن لم يوجد مثله في القرآن، ولا معنى له مطلقا، كالسرائل، بدل "السرائر".

وإن كان في القرآن مثله وكان المعنى بعيدا ولكن لا يغير المعنى تغييرا فاحشا تفسد الصلاة به عند أبي حنيفة ومحمد، وقال بعض الحنفية: لا تفسد لمعوم البلوى، وهو قول أبي يوسف وإن لم يكن في القرآن ولكن لم يتغير به المعنى نحو: "قيامين" بدل: "قوامين" فالخلاف بينهم بالعكس: فالمعتبر في عدم الفساد عند عدم تغير المعنى كثيرا وجود المثل في القرآن عند أبي يوسف. والموافقة في المعنى عند أبي حنيفة ومحمد، فهذه قواعد المتقدمين من أئمة الحنفية، وأما المتأخرون: كابن مقاتل، وابن سلام، وإسماعيل الزاهد، وأبي بكر البلخي، والهندواني، وابن الفضل فاتفقوا على أن الخطأ في الإعراب لا يفسد الصلاة مطلقا، وإن أدى اعتقاده كفرا، ككسر "ورسوله"، في قوله تعالى: (أن الله برىء من المشركين ورسوله) لأن أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الإعراب، وإن كان الخطأ يبدال حرف بحرف: فإن أمكن الفصل بينهما بلا كلفة كالصا

﴿بقية حاشيا گلے صفحے پر ملاحظہ فرمائیں﴾

نماز میں قرائت کرتے ہوئے سورہ فاتحہ کے علاوہ میں ایسی غلطی ہو جائے کہ جس سے معنی میں تغیر پیدا نہیں ہوتا، تو اس کی وجہ سے نماز فاسد نہیں ہوتی۔

البتہ جس غلطی سے معنی میں تغیر پیدا ہو جائے، اس کے متعلق فقہائے کرام کا اختلاف ہے۔ ا

﴿گزشتہ صفحے کا بقیہ حاشیہ﴾

مع الطاء بأن قرأ الطالحات، بدل "الصالحات" فهو مفسد باتفاق أئمتهم، وإن لم يمكن التمييز بينهما إلا بمشقة كالطاء مع الضاد والصاد مع السين فأكثرهم على عدم الفساد لعموم البلوى، ولم يفرق الحنفية بين أن يقع اللحن في القراءة في الصلاة في الفاتحة أو في غيرها. وقال المالكية في أصح الأقوال عندهم: لا تبطل الصلاة بلحن في القراءة ولو بالفاتحة، وإن غير المعنى، وأئم المقتدى به إن وجد غيره، ممن يحسن القراءة (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ۳۵، ص ۲۶، مادة "لحن")

ا اتفاق الفقهاء على أن اللحن في القراءة إن كان لا يغير المعنى فإنه لا يضر وتصح الصلاة معه. واختلفوا في اللحن الذي يغير المعنى.

فذهب الحنفية إلى أن اللحن إن غير المعنى تغييراً فاحشاً بأن قرأ: (وعصى آدم ربه)، بنصب الميم ورفع الرب وما أشبه ذلك -مما لو تعمد به يكفر- إذا قرأه خطأ فسدت صلاته في قول المتقدمين.

وقال المتأخرون محمد بن مقاتل، وأبو نصر محمد بن سلام، وأبو بكر بن سعيد البلخي، والفقيه أبو جعفر الهندواني، وأبو بكر محمد بن الفضل، والشيخ الإمام الزاهد وشمس الأئمة الحلواني: لا تفسد صلاته.

وفي الفتاوى الهندية: ما قاله المتقدمون أحوط؛ لأنه لو تعمد يكون كفراً، وما يكون كفراً لا يكون من القرآن، وما قاله المتأخرون أوسع؛ لأن الناس لا يميزون بين إعراب وإعراب، والفتوى على قول المتأخرين.

وذهب المالكية في المعتمد عندهم إلى أن اللحن ولو غير المعنى لا يبطل الصلاة، وسواء ذلك في الفاتحة أو غيرها من السور.

وذهب الشافعية إلى أن اللحن إذا كان يغير المعنى فإنه لا يضر في غير الفاتحة إلا إذا كان عامداً عالماً قادراً، وأما في الفاتحة فإن قدر وأمكنه التعلم لم تصح صلاته، وإلا فصلاته صحيحة.

ونص الحنابلة على أن اللحن إن كان يحيل المعنى فإن كان له القدرة على إصلاحه لم تصح صلاته، لأنه أخرجه عن كونه قرآناً، وإن عجز عن إصلاحه قرأ الفاتحة فقط التي هي فرض القراءة لحديث: إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، ولا يقرأ ما زاد عن الفاتحة، فإن قرأ عامداً بطلت صلاته ويكفر إن اعتقد بإحاطته، وإن قرأ نسياناً أو جهلاً أو خطأ لم تبطل صلاته (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ۳۳، ص ۵۲، مادة "قراءة")

چنانچہ نماز کے اندر قرأت کرتے ہوئے ایسی غلطی، جس سے معنی میں فاحش تغیر پیدا ہو جائے، تو فقہائے کرام اور بالخصوص فقہائے حنفیہ کی عام تصریح کے مطابق وہ نماز فاسد ہو جاتی ہے، خواہ وہ نماز فرض ہو، یا غیر فرض ہو۔

البتہ بعض متأخرین حنفیہ نے عمومِ بلوئی اور تنگی و حرج سے بچنے کے لیے اعراب کے اندر ایسی غلطی ہونے سے نماز کے فاسد نہ ہونے کا حکم لگایا ہے، جو معنی میں فاحش تغیر کا باعث ہو۔

۱۔ رابعا: الخطأ في القراءة:

قال الحنفية: خطأ القارئ إما في الإعراب، أو في الحروف، أو في الكلمات، أو الآيات، وفي الحروف إما بوضع حرف مكان آخر أو تقديمه، أو تأخيره، أو زيادته، أو نقصه. أما الإعراب فإن لم يغير المعنى لا تفسد الصلاة؛ لأن تغييره خطأ لا يستطاع الاحتراز عنه فيعذر، وإن غير المعنى تغييرا فاحشا مما اعتقده كفر، مثل الباء المصور - بفتح الواو - و (إنما يخشى الله من عباده العلماء) برفع اسم الجلالة ونصب العلماء - فسدت في قول المتقدمين، واختلف المتأخرون: فقال جماعة منهم: لا تفسد. وما قاله المتقدمون أحوط؛ لأنه لو تعمد يكون كفرا، وما يكون كفرا لا يكون من القرآن، فيكون متكلما بكلام الناس الكفار غلطا وهو مفسد، كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا مما ليس بكفر فكيف وهو كفر، وقول المتأخرين أوسع؛ لأن الناس لا يميزون بين وجوه الإعراب.

ويتصل بهذا تخفيف المشدد، وعامة المشايخ على أن ترك المد والتشديد كالخطأ في الإعراب، فلذا قال كثير بالفساد في تخفيف - (رب العالمين) - و - (ياك نعبد) - والأصح لا تفسد. وأما في الحروف فإذا وضع حرفا مكان غيره فإما أن يكون خطأ أو عجزا، فالأول إن لم يغير المعنى وكان مثله موجودا في القرآن نحو - إن المسلمون - لا تفسد، وإن لم يغير وليس مثله في القرآن نحو - قيامين بالقسط - والنيابين - والحي القيام - لم تفسد عندهما، وعند أبي يوسف تفسد. وإن غير المعنى فسدت عندهما وعند أبي يوسف إن لم يكن مثله في القرآن. فلو قرأ أصحاب الشعير - بشين معجمة فسدت اتفاقا - فالعبرة في عدم الفساد عندهما بعدم تغير المعنى - وعند أبي يوسف العبرة بوجود المثل في القرآن.

وأما التقديم والتأخير فإن غير، نحو قوسرة في قسورة فسدت، وإن لم يغير لا تفسد عند محمد خلافا لأبي يوسف.

وأما الزيادة ومنها فك المدغم، فإن لم يغير نحو (وانها عن المنكر) بالألف (ورادوه إليك) لا تفسد عند عامة المشايخ، وعن أبي يوسف روايتان. وإن غير نحو (زرايب) مكان (زراي) (والقرآن الحكيم) وإنك لمن المرسلين (وإن سعيكم لشتى) بزيادة الواو في الموضوعين تفسد. وكذا النقصان إن لم يغير لا تفسد نحو (جائهم) مكان (جائهم) وإن غير فسد نحو (النهار إذا تجلى) ما خلق الذكر والأنثى) بلا واو.

متقدمین حنفیہ نے تو اعراب اور الفاظ کی ہر اس غلطی کو نماز کے فاسد ہونے کا سبب قرار دیا تھا، جس سے معنی میں تغیر فاحش پیدا ہو جائے، مثلاً کوئی ”وعصى آدم ربه“ میں ”آدم“ کے ”میم“ پر ”زبر“ اور ”رہ“ کے ”باء“ پر ”پیش“ پڑھے، یا ایسی کسی اور غلطی کا ارتکاب کرے کہ اگر اس کے معنی کو سمجھتے ہوئے، جان بوجھ کر غلط پڑھتا، تو وہ باعث کفر ہوتا۔

﴿گزشتہ صفحے کا بقیہ حاشیہ﴾

أما الكلمة مكان الكلمة فإن تقارباً معنى، ومثله في القرآن كالحكيم مكان العليم، لم تفسد اتفاقاً، وإن لم يوجد المثل كالفاجر مكان الأئيم فكذلك عندهما، وعن أبي يوسف روايتان، فلو لم يتقاربا ولا مثل له فسدت اتفاقاً إذا لم يكن ذكراً، وإن كان في القرآن وهو مما اعتقده كفر كفالفين في (إنا كنا فاعلين) فعامّة المشايخ على أنها تفسد اتفاقاً .

وأما التقديم والتأخير فإن لم يغير لم تفسد نحو (فأنتنا فيها حبا وعنبا وقضبا)، وإن غير فسدت نحو اليسر مكان العسر وعكسه .

وأما الزيادة فإن لم يغير وهي في القرآن نحو (وبالوالدين إحسانا وبراً) لا تفسد في قولهم، وإن غيرت فسدت الصلاة لأنه لو تعمدته كفر، فإذا أخطأ فيه أفسد .

مذهب المالكية:

بحث المالكية هذه المسألة في صلاة المقتدى باللاحن .

فقال الخرشى: قيل: تبطل صلاة المقتدى بالاحن مطلقاً، أى في الفاتحة أو غيرها، سواء غير المعنى ككسر كاف {إياك} {وحم تاء} {أنعمت} {أم لا}، وجد غيره أم لا، إن لم تستو حالتها أو إن كان لحنه في الفاتحة دون غيرها؟ قولان . ثم قال: ومحل الخلاف فيمن عجز عن تعلم الصواب لضيق الوقت أو لعدم من يعلمه مع قبول التعليم، أو ائتم به من ليس مثله لعدم وجود غيره . وأما من تعمد اللحن فصلاته وصلاة من اقتدى به باطلة بلا نزاع؛ لأنه أتى بكلمة أجنبية في صلاته، ومن فعله ساهيا لا تبطل صلاته ولا صلاة من اقتدى به قطعاً بمنزلة من سها عن كلمة فاكثر في الفاتحة أو غيرها .

وإن فعل ذلك عجزاً بأن لا يقبل التعليم فصلاته وصلاة من اقتدى به صحيحة أيضاً قطعاً، لأنه بمنزلة الألكنة، وسواء وجد من ائتم به أو لا .

وإن كان عجزه لضيق الوقت أو لعدم من يعلمه مع قبوله التعليم، فإن كان مع وجود من يأتهم به، فإن صلاته وصلاة من ائتم به باطلة سواء أكان مثل الإمام في اللحن أم لا، وإن لم يجد من يأتهم به فصلاته وصلاة من اقتدى به صحيحة إن كان مثله، وإن لم يكن مثله بأن كان ينطق بالصواب في كل قرائته، أو صوابه أكثر من صواب إمامه فإنه محل خلاف .

وهل تبطل صلاة المقتدى بغير مميز بين ضاد وطاء ما لم تستو حالتها؟ قال بالبطان: ابن أبي زيد والقباسي وصححه ابن يونس وعبد الحق .

﴿بقية حاشیہ گلے پر ملاحظہ فرمائیں﴾

لیکن بعض متاخرین حنفیہ کا اس میں اختلاف ہوا ہے، چنانچہ محمد بن مقاتل اور ابو نصر محمد بن سلام اور ابو بکر بن سعید بلخی اور ابو جعفر ہندوانی اور ابو بکر محمد بن فضل اور شمس الائمہ حلوانی نے فرمایا کہ اعراب میں اس قسم کی غلطی سے نماز فاسد نہیں ہوگی۔

﴿گزشتہ صفحے کا بقیہ حاشیہ﴾

وأما صلاته هو فصحيحة، إلا أن يترك ذلك عمدا مع القدرة عليه . ثم قال: وظاهره جريان هذا الخلاف فيمن لم يميز بين الضاد والطاء في الفاتحة وغيرها، وفي المواق تقييده بمن لم يميز بين الضاد والطاء بينهما في الفاتحة، وذكر الحطاب والناصر اللقاني ما يفيد أن الراجح صحة الاقتداء بمن لم يميز بينهما، وحكى المواق الاتفاق عليه، وحكم من لم يميز بين الضاد والسين كمن لم يميز بين الضاد والطاء، وكذا بين الزاى والسين .

وقال الشافعية: يصح الاقتداء بلاحن بما لا يغير المعنى كضم الهاء في (الله) فإن غير معنى في الفاتحة كأنعمت بضم أو كسر ولم يحسن اللاحن الفاتحة فكأما لا يصح اقتداء القارئ به أمكنه التعلم أو لا، ولا صلاته إن أمكنه التعلم وإلا صحت كاقنائه بمثله، فإن أحسن اللاحن الفاتحة وتعمد اللحن أو سبق لسانه إليه ولم يعد القراءة على الصواب في الثانية لم تصح صلاته مطلقا ولا الاقتداء به عند العلم بحاله، أو في غير الفاتحة كجحر اللام في قوله (إن الله برىء من المشركين ورسوله) صحت صلاته وصلاة المقتدى به حال كونه عاجزا عن التعلم، أو جاهلا بالتحريم، أو ناسيا كونه في الصلاة .

وقال الحنابلة: لا تصح إمامة الأُمى وهو من لا يحسن الفاتحة أو يدغم منها حرفا لا يدغم، أو يلحن فيها لحنًا يحيل المعنى كفتح همزة اهدنا؛ لأنه يصير بمعنى طلب الهدية لا الهداية، وضم تاء أنعمت وكسرها وكسر كاف إياك، فإن لم يحل المعنى كفتح دال نعبد ونون نستعين فليس أميا وإن أتى باللحن المحيل للمعنى مع القدرة على إصلاحه لم تصح صلاته لأنه أخرجه عن كونه قرآنا فهو كسائر الكلام، وحكمه حكم غيره من الكلام، وإن عجز عن إصلاح اللحن المحيل للمعنى قرأه في فرض القراءة لحديث: إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وما زاد عن الفاتحة تبطل الصلاة بعمده (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ١٩، ص ١١٣٣، الجزء ١، ص ١٣٤، مادة "خطأ")

اللحن في القراءة، أو زلة القارئ: للحنفية في هذا رأيان: رأى المتقدمين، ومعهم الشافعية في الجملة، وهو الأحوط، ورأى المتأخرين، وهو الأيسر .

ويتلخص رأى المتقدمين فيما يأتي:

تبطل الصلاة بكل ما غير المعنى تغيرا يكون اعتقاده كفرا، وبكل ما لم يكن مثله في القرآن، والمعنى بعيد متغير تغيرا فاحشا، كهذا الغبار مكان (هذا الغراب)، وبكل ما لم يكن له مثل في القرآن، ولا معنى له، كالسراثل مكان (السراثر)، وتبطل أيضا عند أبي حنيفة ومحمد بما لم يكن له مثل في القرآن، والمعنى بعيد، ولم يكن متغيرا تغيرا فاحشا . ولا تبطل عند أبي يوسف؛ لعموم البلوى . فإن

﴿بقية حاشيا گلے صفحے پر ملاحظہ فرمائیں﴾

بعض حنفیہ نے متقدمین کے قول کو ”احوط“ اور مذکورہ متاخرین کے قول کو ”اوسع“ قرار دیا ہے، کیونکہ بہت سے لوگ اعراب میں فرق نہیں کرتے، اور اس میں عمومِ بلوی پایا جاتا ہے، اور بعض حنفیہ نے متاخرین کے مذکورہ قول کو راجح قرار دیا ہے، اور اسی پر فتویٰ دیا ہے۔

﴿گزشتہ صفحے کا بقیہ حاشیہ﴾

لم یکن له مثل فی القرآن، ولم یتغیر بہ المعنی، کقیامین مکان (قوامین) فمکس الخلاف السابق: لا تبطل عند الطرفين، وتبطل عند أبي يوسف .
وقال المتأخرون: إن الخطأ في الإعراب لا يفسد الصلاة مطلقاً، ولو كان اعتقاده كقرا؛ لأن أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الإعراب .
وإن كان الخطأ بإبدال حرف مكان حرف: فإن أمكن الفصل بينهما بلا كلفة، كالصا مع الطاء، بأن قرأ الطالحات مکان (الصالحات) ففسد الصلاة اتفاقاً. وإن لم یکن الفصل إلا بمشقة، فالأكثر على عدم الفساد، لعموم البلوی، كالصا مع السين، كالصراط بدل (الصراط) .
ولا تفسد الصلاة بتخفيف مشدد ولا عكسه (تشديد مخفف)، كما لو قرأ (أفعینا) بالتشديد، و (اهدنا الصراط) بإظهار اللام، كما لا تفسد بزيادة حرف فأكثر نحو (الصراط الذين)، أو بوصل حرف بكلمة نحو (إياك نعبد)، أو بوقف وابتداء، وإن غير المعنى .
لكن تفسد الصلاة بعدم تشديد (رب العالمين) و (إياك نعبد)
ولا تفسد لو زاد كلمة، أو نقص كلمة، أو نقص حرفاً أو قدمه أو بدله بآخر، نحو (من ثمره إذا ثمر واستحصد) و (تعال جد ربنا) و (انفجرت) بدل انفجرت و (إياب) بدل (أواب) إلا إذا تغير المعنى .

ولا تفسد لو كرر كلمة وإن تغير المعنى، مثل (رب رب العالمين)
وتفسد لو بدل كلمة بكلمة، وغير المعنى، مثل: (إن الفجار لفي جنات) و (لعنة الله على الموحدين) وكتغيير النسب نحو (عيسى بن لقمان) بخلاف موسى ابن لقمان، ونحو (مريم بنت غيلان) فإن لم يتغير المعنى، مثل الرحمن بدل الكريم لم تفسد اتفاقاً .
وقال الحنابلة: إن أحال اللحن المعنى في غير الفاتحة لم يمنع صحة الصلاة ولا الإتمام به إلا أن يتعمده، فبطل صلاتهما . أما إن أحال المعنى في الفاتحة فبطل الصلاة مطلقاً (الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي، ج ٢، ص ١٠٣٦ إلى ١٠٣٨، القسم الأول، الباب الثاني، الفصل السابع)
١ (ومنها اللحن في الإعراب) إذا لحن في الإعراب لحننا لا يغير المعنى بأن قرأ لا ترفعوا أصواتكم برفع التاء لا تفسد صلاته بالإجماع وإن غير المعنى تغييراً فاحشاً بأن قرأ وعصى آدم ربه ب نصب الميم ورفع الرب وما أشبه ذلك مما لو تعمد به يكفر . إذا قرأ خطأ فسدت صلاته في قول المتقدمين .

﴿بقية حاشيا گلے صفحے پر ملاحظہ فرمائیں﴾

اگر تروتح میں حافظ قرآن سے ایسے مشابہات لگ جائیں، جن میں معنی کے اندر فاحش تغیر پیدا ہو جاتا ہے، تو مذکورہ تفصیل کا تقاضا یہ ہے کہ نماز فاسد ہو جائے گی۔
کئی اردو فتاویٰ میں بھی اسی کے مطابق حکم بیان کیا گیا ہے۔

﴿گزشتہ صفحے کا بقیہ حاشیہ﴾

واختلف المتأخرون: قال محمد بن مقاتل وأبو نصر محمد بن سلام وأبو بكر بن سعيد البلخي والفقیه أبو جعفر الہندوانی وأبو بكر محمد بن الفضل والشیخ الإمام الزاهد وشمس الأئمة الحلوانی لا تفسد صلاته .

وما قاله المتقدمون أحوط؛ لأنه لو تعمد يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القرآن وما قاله المتأخرون أوسع؛ لأن الناس لا يميزون بين إعراب وإعراب. كذا في فتاوى قاضى خان وهو الأشبه. كذا في المحيط وبه يفتى. كذا في العتابية وهكذا فى الظهيرية (الفتاوى الہندیة، ج، ص ۸۱، كتاب الصلاة، الباب الرابع، الفصل الخامس فى زلة القارئ)

لو قرأ القرآن فى الصلاة بالألحان إن غیر الكلمة تفسد وإن كان ذلك فى حروف المد واللين لا تفسد إلا إذا فحش وإن قرأ فى غیر الصلاة اختلف المشايخ وعامتهم كرهوا ذلك. كذا فى الخلاصة وهو الصحيح. كذا فى الوجيز للكردرى وكروها الاستماع أيضا. كذا فى الخلاصة ونقل عن أبى القاسم الصفار البخارى أن الصلاة إذا جازت من وجوه فسدت من وجه يحكم بالفساد احتياطاً إلا فى باب القراءة؛ لأن للناس عموم البلوى. كذا فى الظهيرية (الفتاوى الہندیة، ج، ص ۸۲، كتاب الصلاة، الباب الرابع، الفصل الخامس فى زلة القارئ)

ومما يتعلق به المسألة الكثيرة الشعب مسألة زلة القارئ ولم يذكرها المصنف مع أنها مهمة جدا فنوردھا.

وخطأ القارئ إما فى الإعراب أو فى الحروف أو فى الكلمات أو الآيات، وفى الحروف إما بوضع حرف مكان آخر أو تقديمه أو تأخيره أو زيادته أو نقصه، أما الإعراب فإن لم يغير المعنى لا تفسد لأن تغييره خطأ لا يستطاع الاحتراز عنه فيعذر، وإن غير فاحشا مما اعتقاده كفر مثل البراء المصور بفتح الواو و (إنما يخشى الله من عباده العلماء) برفع الجلالة ونصب العلماء فسدت فى قول المتقدمين.

واختلف المتأخرون فقال ابن مقاتل ومحمد بن سلام وأبو بكر بن سعيد البلخي والہندوانی وابن الفضل والحلوانی لا تفسد، وما قال المتقدمون أحوط لأنه لو تعمد يكون كفرا، وما يكون كفرا لا يكون من القرآن فيكون متكلما بكلام الناس الكفار غلطا وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا مما ليس بكفر فكيف وهو كفر، وقول المتأخرين أوسع لأن الناس لا يميزون بين وجوه الإعراب، وهو على قول أبى يوسف ظاهر لأنه لا يعتبر الإعراب عرف ذلك فى مسائل، ويتصل بهذا تخفيف المشدد، عامة المشايخ على أن ترك المد والتشديد كالخطأ فى الإعراب، فلذا قال كثير بالفساد فى تخفيف (رب العالمين) و (إياك نعبد) لأن معنى إيا مخففا الشمس، والأصح لا

﴿بقية حاشيا گلے صفحے پر ملاحظہ فرمائیں﴾

اور سوال میں مذکور صورت حال کا بھی یہی تقاضا ہے کہ معنی میں تغیر فاحش پیدا ہو جانے کی وجہ سے نماز فاسد ہوگی، اور فقہائے کرام نے اس حکم میں فرض اور نفل یا تراویح کی نماز میں فرق کا لحاظ نہیں کیا۔

﴿گزشتہ صفحے کا بقیہ حاشیہ﴾

تفسد وهو لغة قليلة في إيا المشددة نقله بعض متأخري النحاة، وعلى قول المتأخرين لا يحتاج إلى هذا، وبناء على هذا أفسدوها بمد همزة أكبر على ما تقدم .
وأما الحروف فإذا وضع حرفا مكان غيره فإما خطأ وإما عجزا، فالأول إن لم يغير المعنى ومثله في القرآن نحو: إن المسلمون، لا تفسد، وإن لم يغير وليس مثله في القرآن نحو: قيامين بالقسط واليتاميين، والحى القيام عندهما لا تفسد، وعند أبي يوسف تفسد، وإن غير فسدت عندهما وعند أبي يوسف إن لم تكن مثله في القرآن، فلو قرأ أصحاب الشعير بشين معجمة فسدت اتفاقا، فالعبرة في عدم الفساد عدم تغير المعنى.

وعند أبي يوسف وجود المثل في القرآن فلا يعتبر على هذا ما ذكر أبو منصور العراقي من عسر الفصل بين الحرفين وعدمه في عدم الفساد وثبوته ولا قرب المخارج وعدمه كما قال ابن مقاتل .
وحاصل هذا إن كان الفصل بلا مشقة كالطاء مع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تفسد، وإن كان بمشقة كالطاء مع الضاد والصاد مع السين والطاء مع التاء قيل تفسد، وأكثرهما لا تفسد، هذا على رأى هؤلاء المشايخ ثم لم تنضبط فروعهم فأورد في الخلاصة ما ظاهره التناهي للمتأمل، فالأولى قول المتقدمين، والثاني وهو الإقامة عجزا كالحمد لله الرحمن الرحيم بالهاء فيها، أعوذ بالمهملة، الصمد بالسين إن كان يجهد الليل والنهار في تصحيحه ولا يقدر فصلاته جائزة، ولو ترك جهده ففاسدة ولا يسعه أن يترك في باقى عمره، وأما الألفغ الذى يقرأ بسم الله بالمثلثة أو مكان اللام الياء ونحوه لا يطاوعه لسانه لغيره فقليل إن بدل الكلام فسدت، أو قرأ خارج الصلاة لا يؤجر، فإن أمكنه أن يتخذ آيات ليس فيها تلك الحروف يفعل وإلا يسكت .

وعلى قياس الأول إن بدل جهده لا تفسد، وبه أخذ كذا في الخلاصة، وإن لم يبدل إن أمكنه آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذها إلا الفاتحة، ولا ينبغى لغيره الاقتداء به، وكذا الفاء الذى لا يقدر على إخراج الكلمة إلا بتكرير الفاء، والتمتاع الذى لا يقدر على إخراجها إلا بعد أن يديرها فى صدره كثيرا، وكذا من لا يقدر على إخراج حرف من الحروف، ثم الألفغ إذا وجد آيات ليس فيها تلك الحروف فقرأ ما هى فيه فيها فالأكثر على أنه لا تجوز صلته، فإن لم يجد جازت، وهل يجوز بلا قراء؟ اختلاف المشايخ فيه، وينبغى أن يكون الخلاف فيما إذا قرأ بما فيها مع وجود ما ليس فيها فيما إذا لم يبدل، أما إذا بدل فينبغى عدمه فى الفساد لأنه تبديل للمعنى من غير ضرورة، وكذا فى الجواز بغير قراءه ينبغى أن يكون محله عدم الوجود مع العجز أما معه فينبغى عدمه فى الفساد لأنه تبديل للمعنى من غير ضرورة.

﴿بقية حاشيا گلے صفحے پر ملاحظہ فرمائیں﴾

لیکن اس پر بندہ کوشبہ ہے کہ جب بعض متاخرین حنفیہ کے نزدیک اعراب کی وہ غلطی، جس میں معنی کے اندر فاحش تغیر پیدا ہو گیا ہو، اس سے بھی نماز کے فاسد نہ ہونے کا حکم لگایا گیا ہے، اور اسی پر فتویٰ دیا جاتا ہے، تو تشابہات کی ایسی غلطیاں، جن سے معنی میں فاحش تغیر پیدا ہو جاتا ہے، ان کے صادر ہونے کے امکانات، اعراب کی غلطی سے زیادہ ہوتے ہیں، اور ایسے تشابہات عرب و عجم کے پختہ حفاظ کرام کو تراویح میں لگتے رہنا، سب کو معلوم ہے، تو تشابہات میں بدرجہ اولیٰ، عدم فساد کی گنجائش ہونی چاہیے، کیونکہ اس میں، وہ علت زیادہ قوی طریقے پر پائی جاتی ہے۔

﴿گزشتہ صفحے کا بقیہ حاشیہ﴾

وأما التقديم والتأخير فإن غير نحو قسورة في قسورة فسدت، وإن لم يغير لا تفسد عند محمد خلافا لأبي يوسف .

وأما الزيادة ومنه فك المدغم وإن لم يغير نحو : وانها عن المنكر بالألف، واددوه إليك، لا تفسد عند عامة المشايخ، وعن أبي يوسف روايتان، وإن غير نحو زرايب مكان زرابي، والقرآن الحكيم وإنك لمن المرسلين، وإن سعيكم لشتي بالواو تفسد، وكذا النقصان إن لم يغير لا تفسد نحو جاء هم مكان جاء تهم وإن غير فسد نحو، والنهار إذا تجلى ما خلق الذكر والأنثى بلا واو، وأما لو كان حذف الحرف من كلمة ففي فتاوى قاضي خان إن كان حذف حرفا أصليا من كلمة وتغير المعنى تفسد في قول أبي حنيفة ومحمد نحو رزقناهم بلا راء أو زاي أو خلقنا بغير خاء أو جعلنا بلا جيم، ثم ذكر من المثل نحو ما خلق الذكر والأنثى وقال : قالوا على قياس قول أبي يوسف لا تفسد لأن المقروء في القرآن قال، ولو كانت الكلمة ثلاثية فحذف حرفا من أولها أو أوسطها نحو ريبا أو عربيا في عربيا تفسد، إما لتغير المعنى أو لأنه يصير لغوا، وكذا حذف باء ضرب الله فإن كان ترخيما لا تفسد وشرطه النداء والعلمية وأن يكون رباعيا أو خماسيا نحو وقالوا يا مال في مالك .

وأما الكلمة مكان الكلمة فإن تقاربا معنى ومثله في القرآن كالحكيم مكان العليم لم تفسد اتفاقا، وإن لم يوجد المثل كالفاجر مكان الأثيم وأياه مكان أواه فكذلك عندهما، وعن أبي يوسف روايتان، فلو لم يتقاربا ولا مثل له فسد اتفاقا إذا لم يكن ذكرا وإن كان في القرآن وهو مما اعتقده كقوله كفرا في (إنا كنا فاعلين) فعمامة المشايخ على أنه تفسد اتفاقا .

وقال بعضهم : على قياس أبي يوسف لا تفسد، وبه كان يفتي ابن مقاتل، والصحيح من مذهب أبي يوسف أنها تفسد .

ولو قرأ "الغبار" مكان "الغراب"، "فاخشوهم ولا تخشون"، ألسنت بربكم قالوا نعم؛ تفسد،

﴿بقية حاشيا گلے صفحے پر ملاحظہ فرمائیں﴾

اور امت کا تعامل بھی اسی پر ہے کہ عام طور پر اس طرح کے مشابہات کی وجہ سے نماز کا اعادہ نہیں کیا جاتا۔

اور حنفیہ کے نزدیک ایسی تراویح کی نماز واجب الاعادہ ہوتی ہے، جس میں ایسے مشابہ کی غلطی لگ جائے، جس سے معنی میں فاحش تغیر پیدا ہو جائے، اور یہ بات ظاہر ہے کہ اگر تراویح کو واجب الاعادہ قرار دیا جائے گا، تو بہت سے لوگوں کی یومیہ کے حساب سے تراویح کی کئی کئی رکعات کو واجب الاعادہ قرار دینا پڑے گا، جس میں حرج عظیم ظاہر ہے۔

﴿گزشتہ صفحے کا بقیہ حاشیہ﴾

ما تخلقون مكان تمنون الأظهر الفساد، وذق إنك أنت العزيز الحكيم مكان الكريم المختار الفساد، وقيل لا لأن المعنى فى زعمك .

ولو قرأ أحل لكم صيد البر مع أنه قرأ ما بعدها وحرم عليكم صيد البر لا تفسد عند طلوع الشمس، وعند الغروب مكان قبل طلوع الشمس وقبل الغروب تفسد، وكل صغير وكبير فى سقر، والنازعات نزعاً، إنا مرسلو الجمل والكلب والبغال لا تفسد، وشركاء مكان "شفعاء" تفسد.

وفى مجموع النوازل ومن وضع كلمة مكان أخرى كأن ينسب بالبنوة إلى غير من نسب إليه، فإن كان فى القرآن نحو موسى بن لقمان لا تفسد عند محمد ورواية أبى يوسف واليه العامة، وإن لم يكن كمريم ابنة غيلان تفسد اتفاقاً، وكذا لو لم تجز نسبتة فنسبه تفسد كعيسى بن لقمان لأن نسبتة كفر إذا تعمد.

وفى فتاوى قاضى خان: إذا أراد أن يقرأ كلمة فجرى على لسانه شطر كلمة فوجع وقرأ الأولى أو ركع ولم يتمها إن كان شطر كلمة لو أتمها لا تفسد صلاته لا تفسد وإن كان لو أتمها تفسد تفسد، وللشطر حكم الكل وهو الصحيح انتهى .

وأما التقديم والتأخير، فإن لم يغير لم يفسد نحو فأنبتنا فيها عنباً وحباً، وإن غير فسد نحو اليسر مكان العسر وعكسه، ويمكن إدراجه فى الكلمة مكان الكلمة .

وفى الخلاصة: لو قرأ لثفرن عما كنتم تسألون، لا تفسد، وإذا الإعناق فى أغلالهم لا تفسد .

وأما الزيادة فإن لم يغير وهى فى القرآن نحو: وبوالوالدين إحساناً وبرا إن الله كان غفوراً رحيماً عليماً لا تفسد فى قولهم، وإن غيرت وهى موجودة نحو وعمل صالحاً أو كفر فلهم أجرهم، أو غير موجودة نحو وأما ثمود فهديناهم وعصيناهم فاستحبوا؛ فسدت لأنه لو تعمدته كفر، فإذا أخطأ فيه أفسد، فإن لم يغير وليست فى القرآن نحو فيها فاكهة ونخل وتفاح ورمان لا تفسد وعند أبى يوسف تفسد.

ولو وضع الظاهر موضع المضمهر عن بعض المشايخ تفسد .

واستشكل بأنه زيادة لا تغير .

﴿بقية حاشيا گلے صفحے پر ملاحظہ فرمائیں﴾

لہذا ہمارے نزدیک ”تراویح“ میں عمومِ بلوئی اور دفعِ حرج کا تقاضا یہ ہے کہ اس قسم کے تشابہات سے بھی نماز فاسد نہ ہو، جن سے معنی میں فاحش تغیر پیدا ہو جاتا ہے۔

البتہ غلطی کی اصلاح کر لینے اور علم ہو جانے کے بعد اس غلط پڑھے ہوئے حصے کو درست کر کے، اگلے، یا کسی دن تراویح میں دہرا لینے کی اپنی جگہ ضرورت ہے، تاکہ پورا قرآن مجید، تراویح میں پڑھنے اور سننے کی سنت اداء ہو جائے، اور اس میں کوئی خلل باقی اور موجود نہ رہے۔

اور اگر کوئی ہمارے مذکورہ موقف سے اتفاق نہ کرے ”جیسا کہ آج کل بہت سے جامد مفتیوں کا طرزِ عمل بتلاتا ہے“ تو پھر حنفیہ کے نزدیک تراویح کی وہ نماز فاسد ہو جائے گی، جس میں اس طرح کی غلطی واقع ہوئی ہو۔

اور اگر کئی الگ الگ رکعتوں میں اس طرح کی غلطیاں واقع ہوئیں، تو وہ تمام رکعتیں فاسد ہو جائیں گی۔

اور حنفیہ کے نزدیک چونکہ ”تطوع“ اور ”نفل“ نماز شروع کرنے کے بعد، اس کو پورا کرنا واجب ہو جاتا ہے، اور اگر فاسد ہو جائے، تو اس کو دوبارہ پڑھنا واجب ہو جاتا ہے، خواہ اس کو کتنا عرصہ گزر جائے۔

﴿ گزشتہ صفحے کا بقیہ حاشیہ ﴾

وفي الخلاصة: رأيت في بعض المواضع لا تفسد. ومن الزيادة القراءة بالألحان لأن حاصلها إشباع الحركات لمراعاة النغم على ما قدمناه من تفسير الإمام أحمد لها في باب الأذان أو زيادة الهمزات كما فإذا فحش أفسد الصلاة كذا في الخلاصة، وإن كان غيره فتعرف في زيادة الحرف، ولو بنى بعض آية على أخرى إن لم يغير نحو (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات) (فله جزاء الحسنی) مكان (كانت لهم جنات الفردوس نزلاً) لا تفسد، وإن غير فإن وقف وقفاً تاماً بينهما فكذلك لو كان قرأ (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات) ووقف ثم قال (أولئك هم شر البرية)

وإن وصل تفسد عند عامة المشايخ وهو الصحيح، وحينئذ هذا مقيد لما ذكر في بعض المواضع من أنه إذا شهد بالجنة لمن شهد الله له بالنار أو بالقلب تفسد، والله سبحانه وتعالى أعلم (فتح القدير، لابن الهمام، ج ١، ص ٣٢٢ إلى ٣٢٥، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، فصل في القراءة)

لہذا حنفیہ کے نزدیک ایسی تمام رکعتوں کا اعادہ کرنا واجب ہوگا۔
لیکن حنفیہ کے علاوہ دیگر فقہائے کرام کے نزدیک ”تطوع“ اور ”تراویح“ کی نماز شروع کرنے کے بعد اگر فاسد ہو جائے، تو وہ واجب الاعادہ نہیں ہوتی۔

نیز بہت سے فقہائے کرام کے نزدیک تراویح کی بیس رکعات صرف سنت ہیں، اس سے کم پڑھنا گناہ نہیں، اور قرآن مجید کا مکمل کرنا بھی، ان کے نزدیک اسی طرح کی سنت ہے، لہذا ان کے نزدیک اس کی خلاف ورزی پر بھی گناہ لازم نہیں آتا، جس کی تفصیل ہم نے اپنے دوسرے مضامین میں ذکر کر دی ہے۔ ۱

تراویح کی نماز میں قرأت کی اس طرح تشابہات کی غلطی نادانستہ طور پر پیش آتی ہے، اور تراویح کے اندر، اس سلسلے میں عموم بلوئی پایا جاتا ہے، اور اعادہ کے حکم میں حرج و تنگی کا ہونا، بالکل ظاہر ہے، عوام کو بیس رکعات تراویح کا پڑھنا گراں گزرتا ہے، مزید گراں کیونکر گراں نہ گزرے گا، بالخصوص جبکہ معنی میں فاحش تغیر پیدا ہونے نہ ہونے کا تراویح پڑھانے والے

۱۔ تعیین النية في صلاة التراويح:

ذهب الشافعية وبعض الحنفية، وهو المذهب عند الحنابلة إلى اشتراط تعيين النية في التراويح، فلا تصح التراويح بنية مطلقة، بل ينوي صلاة ركعتين من قيام رمضان أو من التراويح لحديث: إنما الأعمال بالنيات وليتميز إحرامه بهما عن غيره .

وعلى الحنفية القائلون بذلك قولهم بأن التراويح سنة، والسنة عندهم لا تتأدى بنية مطلق الصلاة أو نية التطوع، واستدلوا بما روى الحسن عن أبي حنيفة أنه: لا تتأدى ركعتا الفجر إلا بنية السنة. لكنهم اختلفوا في تجديد النية لكل ركعتين من التراويح، قال ابن عابدين في الخلاصة: الصحيح نعم؛ لأنه صلاة على حدة، وفي الخانية: الأصح لا، فإن الكل بمنزلة صلاة واحدة، ثم قال ويظهر لي (توجيه) التصحيح الأول؛ لأنه بالسلام خرج من الصلاة حقيقة، فلا بد من دخوله فيها بالنية، ولا شك أنه الأحوط خروجاً من الخلاف .

وقال عامة مشايخ الحنفية: إن التراويح وسائر السنن تتأدى بنية مطلقة؛ لأنها وإن كانت سنة لا تخرج عن كونها نافلة، والنوافل تتأدى بمطلق النية، إلا أن الاحتياط أن ينوي التراويح أو سنة الوقت أو قيام رمضان احترازاً عن موضع الخلاف .

وذهب الحنابلة إلى أنه يندب في كل ركعتين من التراويح أن ينوي فيقول سرا: أصلى ركعتين من التراويح المسنونة أو من قيام رمضان (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ۲، ص ۱۳۰، مادة ”صلاة التراويح“)

حافظِ قرآن اور اس کے مقتدیوں کو علم ہونا، بلکہ اس طرح کی غلطیوں کا علم ہونا ہی مشکل ہے، بلکہ بعض مفتیانِ کرام کے لئے بھی یہ مسئلہ قابلِ غور ہے، تو پھر بروقت اس نماز کے اعادہ کا کیسے حکم لگایا جائے گا۔

اس لیے اگر کسی کو تراویح کے سلسلے میں، معنی میں تغیرِ فاحش پیدا ہونے والے مشابہات کے نماز کو فاسد نہ قرار دینے کے ہمارے رجحان سے اتفاق نہ ہو، تو ایسی صورت میں ہمارے نزدیک کم از کم دوسرے فقہائے کرام کے قول پر عمل کرتے ہوئے، ایسی نمازوں کے واجبِ الاعادہ نہ ہونے کی گنجائش ہے۔ ۱

ظاہر ہے کہ موجودہ دور کے وہ مفتیانِ کرام، جو اس طرح کی ضرورت و حرج میں مذہبِ حنفیہ سے خروج کو جائز نہیں سمجھتے، اور عام حالات میں تو ان کے نزدیک یہ بہت بڑا ناقابلِ معافی جرم ہے، ان کو ہمارے مذکورہ موقف سے اختلاف ہو سکتا ہے، لیکن چونکہ ہم ان کے مذہبِ حنفیہ سے خروج کے مذکورہ سخت موقف ہی سے اتفاق نہیں رکھتے، جس کے دلائل ہم نے اپنے

۱ لا خلاف بین الفقہاء فی أن من أفسد عبادة مفروضة وجب عليه أداؤها إن كان وقتها يسعها كالصلاة، أو القضاء إن خرج الوقت أو كان لا يسعها كالصلاة إن خرج الوقت، وكالصيام والحج لعدم اتساع الوقت. أما التطوع بالعبادة فإنها تلزم بالشروع فيه عند الحنفية والمالكية، وتجب إتمامها، وعند الشافعية والحنابلة: لا تجب بالشروع، ويستحب الإتمام فيما عدا الحج والعمرة فيلزمان بالشروع، ويجب إتمامهما، وعلى ذلك فمن دخل في عبادة تطوع وأفسدها وجب عليه قضاؤها عند الحنفية والمالكية لقوله تعالى: (ولا تبطلوا أعمالكم) ولا يجب القضاء عند الشافعية والحنابلة في غير الحج والعمرة لما روت عائشة رضی اللہ تعالیٰ عنہا قالت: دخل علی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فقال: هل عندك شيء؟ فقلت: لا، فقال: إني إذا أصوم، ثم دخل علی یوما آخر فقال: هل عندك شيء؟ فقلت: نعم، فقال: إذا أفطر، وإن كنت قد فرضت الصوم. أما الحج والعمرة فيجب قضاؤها إذا أفسدهما؛ لأن الوصول إليهما لا يحصل في الغالب إلا بعد كلفة عظيمة، ولهذا يجبان بالشروع (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ۱، ص ۱۱۳، تدارك من أفسد عبادة شرع فيها من صلاة أو صوم أو حج، مادة "تدارك")

يلزم النفل بالشروع فيه - عند الحنفية والمالكية - لقوله تعالى: (ولا تبطلوا أعمالكم) ولأن ما أداه صار لله تعالى فوجب صيانته بلزوم الباقي.

وعند الشافعية والحنابلة لا يلزم؛ لأنه مخير فيما لم يفعل بعد، فله إبطال ما أداه تبعاً (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ۲، ص ۱۵۷، مادة: صلاة التطوع، الشروع في صلاة التطوع)

موقع پر ذکر کر دیئے ہیں، اس لیے ان جامد مفتیان کرام کے اختلاف سے ہمارے مذکورہ موقف پر کوئی فرق واقع نہیں ہوتا، جن کو صرف کاغذی فتوے دینے کا زیادہ شوق ہے، عوامی دنیا میں اس فتوے کے اثرات و نتائج سے ان کو کوئی سروکار نہیں۔

اور ہمارے نزدیک یہ حکم تطوع اور خاص طور پر تراویح کی نماز میں قرآن مجید کی قرائت کا ہے، جس میں پورا قرآن مجید پڑھے جانے کی وجہ سے تشابہات لگنے کا عموم بلوئی ہے، اور اکثر حفاظ قرآن کے لیے تشابہات وغیرہ سے بچنا عادتاً مشکل ہے۔

فرض نماز اس حکم سے خارج ہے، کیونکہ ایک تو فرض نماز میں قرائت مخصوص ہوتی ہے، دوسرے فرض نماز میں کسی خاص سورت یا آیات کی قرائت ضروری نہیں کہ سب کو اس مخصوص سورت یا آیات کا مکلف کیا گیا ہو، خواہ کسی کو وہ یاد ہو، یا نہ ہو، تیسرے اس کے اعادہ میں بھی حرج نہیں، الا یہ کہ کہیں مجمع بہت بڑا ہو، اور اعادہ مشکل ہو، یا اس نماز میں اقتداء کرنے والے منتشر ہو گئے ہوں، اور ان کو مطلع کرنے میں دشواری ہو، تو الگ بات ہے۔

اسی کے ساتھ یہ ملحوظ رہنا بھی ضروری ہے کہ تراویح میں قرآن سنانے اور دوسری نماز میں امامت کے لیے صحیح خوان اور ممکنہ حد تک پختہ حافظ قرآن کا انتخاب کرنا چاہیے، اور امام کو بھی اپنی قرائت کو صحیح کرنے اور غلطی سے بچنے کی کوشش واہتمام کرنا چاہیے۔

امامت کے لیے جن اوصاف کو ترجیح دی گئی ہے، اور احادیث میں ان کا ذکر آیا ہے، ان میں قرآن مجید کا زیادہ قاری و حافظ ہونا بھی ہے، اگرچہ اس صفت کے دوسری صفات پر مقدم، یا مؤخر ہونے کے بارے میں فقہائے کرام کا اختلاف ہے۔ ل

ل أما إذا تفرقت خصال الفضيلة من العلم والقراءة والورع وكبر السن وغيرها في أشخاص فقد اختلفت أقوال الفقهاء. فمنهم من قدم الأقدم على الأقرأ، وقالوا: إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتقديم القراء، لأن أصحابه كان أقرؤهم أعلمهم، فإنهم كانوا إذا تعلموا القرآن تعلموا معه أحكامه، وهذا قول جمهور الفقهاء. والأصل في أولوية الإمامة حديث أبي مسعود الأنصاري أن النبي عليه السلام قال: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سناً (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٦، ص ٢٠٨، مادة: إمامة الصلاة)

چنانچہ حضرت ابو سعید خدری رضی اللہ عنہ سے روایت ہے کہ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيُؤْمِرْهُمْ أَحَدُهُمْ، وَأَحْقُهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَبُهُمْ (مسلم، رقم الحديث ٦٤٢ "٢٨٩")

ترجمہ: رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ جب تین افراد ہوں، تو ان میں سے ایک امامت کرے، اور ان میں امامت کا زیادہ مستحق ان میں زیادہ قرائت کرنے والا ہے (مسلم)

اور حضرت عمر و بن سلمہ رضی اللہ عنہ سے روایت ہے کہ:

كَانَتْ تَأْتِينَا الرُّكْبَانُ مِنْ قِبَلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنَسْتَقْرِئُهُمْ، فَيَحَدِّثُونَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لِيَوْمِكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا" (مسند احمد، رقم الحديث ٢٠٣٣٢) ١

ترجمہ: ہمارے پاس رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کی طرف سے سوار آتے تھے، پھر ہم ان سے قرائت سیکھتے تھے، اور وہ ہمیں یہ حدیث بیان کرتے تھے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ تمہاری امامت وہ شخص کرے، تو تم میں زیادہ قرآن والا ہو (مسند احمد)

حضرت ابو سعید انصاری رضی اللہ عنہ سے روایت ہے کہ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَنِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَنِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا (مسلم، رقم الحديث ٦٤٣ "٢٩٠")

ترجمہ: رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ قوم کی امامت وہ شخص کرے، جو

١ قال شعيب الارنؤوط بحديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف لضعف علي بن عاصم الواسطي (حاشية مسند احمد)

ان میں کتاب اللہ کا زیادہ قاری ہو، پھر اگر وہ قرائت میں برابر ہوں، تو ان میں سنت کا زیادہ علم رکھنے والا امامت کرے، پھر اگر وہ سنت میں برابر ہوں، تو ان میں پہلے ہجرت کرنے والا امامت کرے، پھر اگر وہ ہجرت میں برابر ہوں، تو ان میں پہلے اسلام لانے والا امامت کرے (مسلم)

حنفیہ، مالکیہ اور شافعیہ کے نزدیک عام نمازوں میں امامت کے لیے فقہ کا زیادہ علم رکھنے والے کو، زیادہ قرائت والے امام پر ترجیح حاصل ہوتی ہے۔
لیکن حنابلہ اور حنفیہ میں سے امام ابو یوسف کے نزدیک زیادہ قرائت والے امام کو فقہ کا زیادہ علم رکھنے والے امام پر ترجیح حاصل ہوتی ہے۔ ۱

۱ وجمہور الفقہاء: (الحنفية والمالكية والشافعية) على أن الأعم بأحكام الفقه أولى بالإمامة من الأقرأ، لحديث: مروا أبا بكر فليصل بالناس وكان ثمة من هو أقرأ منه، لا أعلم منه، لقوله صلى الله عليه وسلم: أقرؤكم أبي، ولقول أبي سعيد: كان أبو بكر أعلمنا، وهذا آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون المعول عليه. ولأن الحاجة إلى الفقه أهم منها إلى القراءة، لأن القراءة إنما يحتاج إليها لإقامة ركن واحد، والفقه يحتاج إليه لجميع الأركان والواجبات والسنن. وقال الحنابلة، وهو قول أبي يوسف من الحنفية: إن أقرأ الناس أولى بالإمامة ممن هو أعلمهم، لحديث أبي سعيد قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم ولأن القراءة ركن لا بد منه، والحاجة إلى العلم إذا عرض عارض مفسد ليمكّنه إصلاح صلاته، وقد يعرض وقد لا يعرض (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ۶ ص ۲۰۷، ۲۰۸، مادة "إمامة الصلاة")

اختلف الفقهاء فيمن يقدم لإمامة الصلاة: الأحفظ أم الأفقه؟ فذهب جمهور الفقهاء وهم الحنفية والمالكية والشافعية في الأصح عندهم إلى أن الأفقه: أي الأعم بالأحكام الشرعية أولى بالإمامة في الصلاة من الأقرأ وإن كان حافظاً لجميع القرآن، وذلك إذا كان الأفقه يحفظ ما تجوز به الصلاة من القرآن، لأن الحاجة إلى الفقه أهم لكون الواجب من القرآن في الصلاة محصوراً والحوادث فيها لا تنحصر فيفتقر إلى العلم ليتمكن به من تدارك ما عسى أن يعرض فيها من العوارض المختلفة .

ولأن "النبي صلى الله عليه وسلم قدم أبا بكر رضى الله عنه في إمامة الصلاة على غيره من الصحابة رضى الله عنهم" ، ومنهم من كان أحفظ منه للقرآن الكريم لكونه أفقههم جميعاً .
وذهب الحنابلة والشافعية في مقابل الأصح عندهم إلى أن الأقرأ والأحفظ أولى بالإمامة في الصلاة من الأفقه لقوله صلى الله عليه وسلم: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء

اور تراویح کی نماز میں ایک مرتبہ پورا قرآن مجید پڑھنا یا سننا مشروع ہے، اس لیے اس میں فقہ کے علم کے ساتھ ساتھ قاری و حافظ امام کی صفت کا مقدم ہونا زیادہ راجح ہے، لہذا تراویح کی نماز میں امامت کے لیے یہ صفت دوسری نمازوں کے مقابلہ میں بدرجہ اولیٰ مطلوب ہے۔

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَعْلَمُ .

محمد رضوان خان

15 / رمضان المبارک / 1441ھ / 09 / مئی / 2020 بروز ہفتہ

ادارہ غفران، راولپنڈی، پاکستان

﴿ گزشتہ صفحے کا بقیہ حاشیہ ﴾

فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلما .

وقوله صلى الله عليه وسلم: إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأحقهم بالإمامة أقرؤهم .
وقوله صلى الله عليه وسلم: ليؤمكم أكثركم قرآنا (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٤ ص ٣٢٣،
٣٢٣، مادة "حفظ")

(وأولى الناس بالإمامة أعلمهم بالسنة) إذا كان يحسن من القراءة ما تجوز به الصلاة، ويجتنب الفواحش الظاهرة . وعن أبى يوسف أقرؤهم لقوله - عليه الصلاة والسلام - : يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، قلنا: الحاجة إلى العلم أكثر فكان أولى وفي زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - كانوا يتلقون القرآن بأحكامه فكان أقرؤهم أعلمهم . (ثم أقرؤهم) للحديث (الاختيار لتعليل المختار، ج ٤ ص ٥٤، كتاب الصلاة، باب صلاة الجماعة)